

العنوان باللغة العربية

العلاقة بين الحوافز الاستثمارية ونمو مشاريع التعدين

إعداد الطالب/

فايز سعيد الزهراني

رقم الطالب

241002227

إشراف/

د. الفيصـل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

Midocean University

College of Management

Department of Project management

Title in English

The relationship between investment incentives and mining project growth

Prepared by:

Fayez Saeed Alzahrani

Supervised by:

Dr. Al Faisal Abdulhamid

Dr.Fayez Jarad

Table of Contents

7	المستخلص: Abstract:
8	الفصل الأول
9	المقدمة
10	-مشكلة الدراسة.
10	-أهمية الدراسة.
11	-أهداف الدراسة.
11	-تساؤلات الدراسة
11	-فروض الدراسة
11	-النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
11	منهجية الدراسة
12	حدود الدراسة
14	الفصل الثاني
14	الدراسات السابقة
15	-مقدمة
15	-الدراسات السابقة
18	-الإطار النظري
18	1. مقدمة
18	1. مفهوم حوافز الاستثمار
18	2. قطاع التعدين وأهميته الاقتصادية
18	3. أنواع الحوافز الاستثمارية وتأثيرها على تطوير مشاريع التعدين
20	4- الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين وتأثيرها على تعدين الذهب
21	5. تأثير الحوافز على الاستثمار في تعدين الذهب
21	6. تحديات الحوافز الاستثمارية في قطاع تعدين الذهب
22	الفصل الثالث
22	منهجية الدراسة
23	-مقدمة
23	-المنهجية وطرق البحث.
23	-مجتمع البحث
23	عينة البحث

23	تحليل البيانات
23	-حدود البحث
25	الفصل الرابع
25	النتائج والتوصيات
26	-مقدمة
26	-تحليل البيانات
28	-النتائج
34	مناقشة النتائج
35	-التوصيات
36	المراجع
36	قائمة المراجع

Table of Contents

الجدول (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة	28
الجدول (2): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور	28
الجدول (3): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور	29
الجدول (4): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور	29
جدول (5): تقسيم فئات (مقياس ليكرت الخماسي) حدود متوسطات الاستجابات	30
الجدول (6): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديموغرافية	30
الجدول (7): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الأول: تأثير الحوافز الاستثمارية على قطاع التعدين	32
الجدول (8): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الثاني " التحديات التي تواجه الاستثمار في التعدين	33
الجدول (9): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الثالث : سبل تحسين فعالية الحوافز الاستثمارية	33

Table of Contents

13	شكل (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة
16	شكل (2) يوضح تأثير 4. تأثير الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين على نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا
17	شكل (3) متوسط تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي
17	شكل (4) إطلاق مشاريع المساعدة الفنية للتعدين على نطاق صغير بتمويل من الجهات المانحة الرئيسية في غانا، اعتباراً من عام 2021 فصاعداً.

المستخلص : Abstract

تهدف الدراسة الى بحث كيفية تأثير حوافز الاستثمار على قطاع التعدين من خلال تقييم عوامل الجذب الاستثماري، والعقبات التي يواجهها القطاع، والعوامل التي تعزز فعالية الحوافز. أُجري بحثٌ حول حوافز الاستثمار المُستخدمة في قطاع التعدين من خلال استطلاع آراء العاملين والمستثمرين في القطاع لتحديد آرائهم حول أهمية الحوافز والتحديات المؤثرة على اتخاذ القرارات. وخلصت الدراسة إلى أن حوافز الاستثمار، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية، تُحفّز بشكل أساسي المزيد من الاستثمار في أنشطة التعدين، وذلك من خلال حصولها على موافقة واسعة من المشاركين. وقد أثارت استدامة الحوافز ردود فعل متباينة بين المشاركين، نظرًا لحاجة المستثمرين إلى أطر استثمارية محددة لحماية ثقتهم بالسوق. وأظهرت الدراسة أن تدهور البنية التحتية يُمثل أحد العوائق الرئيسية التي تُضعف فعالية حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى عوائق أخرى مثل العقبات التنظيمية وتحديات الحصول على التمويل. ويُمثل تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات، إلى جانب المزايا الضريبية، أساسًا لتحقيق نتائج أفضل لحوافز الاستثمار، مما يجذب الاستثمار إلى القطاع. وتُقدم الدراسة توصيات لمعالجة قضايا التمويل، تشمل سياسات استثمار مستدامة، وتطويرًا أفضل للبنية التحتية، وتبسيطًا للإجراءات البيروقراطية، وتوفير الدعم من الموارد المالية المناسبة للمستثمرين. تتطلب استثمارات قطاع التعدين المستقرة آلياتٍ للحماية من تقلبات أسعار المواد الخام، لأن ذلك يضمن استمرار استقرار الأعمال. وتُظهر نتائج البحث أن حوافز الاستثمار تُسهم بقوة في جذب استثمارات التعدين، إلا أن إمكاناتها الكاملة تعتمد على حل المشكلات الحالية المتعلقة بتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى استدامة تمويل الحوافز.

الفصل الأول

المقدمة:

إن تنمية الموارد المعدنية تعمل كمحفز اقتصادي رئيسي في العديد من الدول القومية حيث تعمل المواد الخام الأساسية على دعم عمليات التصنيع وتوليد فرص العمل وزيادة مستويات الدخل الوطني. إن بناء عمليات تعدين جديدة يستلزم إنفاقات رأسمالية ضخمة لحل العقبات المالية والفنية والبيئية. إن استخدام الحوافز الاستثمارية يعمل كآلية جذب رئيسية لرأس المال المحلي والأجنبي لأنه يحدد توسع مشروع التعدين واستدامته. (Kamenopoulos, Agioutantis, & Komnitsas, 2018)

لقد دفعت التغييرات الاستراتيجية في استثمارات صناعة الاستخراج العالمية الحكومات إلى إدراك أن الحوافز المستهدفة تعزز تنمية قطاع التعدين. تعمل الحوافز الاستثمارية التي تقدم إعفاءات ضريبية جنبًا إلى جنب مع تسهيلات الائتمان بالإضافة إلى فوائد تطوير البنية الأساسية على تعزيز بيئات الاستثمار في التعدين وتقليل مخاطر المشروع. يختلف نجاح هذه الحوافز عبر البلدان لأن كل دولة تقرر سياساتها الاقتصادية وإطار تشكيلها واستقرار السوق المالية. (Halim, 2024)

يكتسب التقييم بين الحوافز الاستثمارية وتوسع مشروع التعدين أهمية لأنه يساعد في فهم مساهمتها في جذب رأس المال إلى هذا القطاع الاقتصادي الأساسي. تختلف فعالية بعض الحوافز لزيادة حجم الاستثمار بين البلدان جنبًا إلى جنب مع القضايا التي تواجهها فيما يتعلق بكفاءة استخدامها واستدامتها بمرور الوقت. يجب أن يستكشف التحليل الاقتصادي والتنظيمي التأثيرات التي تنتجها الحوافز الاستثمارية على مشاريع التعدين. (Söderholm, & Svahn, 2015)

يقوم البحث بتقييم كيفية تأثير الحوافز الاستثمارية على توسع صناعة التعدين من خلال تقييمات السياسات في بلدان مختلفة إلى جانب تأثيرها على قنوات الاستثمار وتوسع مشاريع التعدين. يضع هذا البحث أساسًا نظريًا متميزًا لتصنيف الحوافز الاستثمارية ويبحث في كيفية تأثيرها على تطوير التكنولوجيا الجديدة في عمليات التعدين إلى جانب تحسين استدامة الموارد الطبيعية.

تتناول هذه الدراسة المعوقات التي تحد من نجاح الحوافز الاستثمارية من خلال دراسة الصعوبات الإدارية وتعديلات الأسعار والقيود البيئية التي تؤثر على عمليات التعدين. وتستعرض البحوث القائمة إلى جانب التحليل الإحصائي لتقديم الاقتراحات والرؤى التي من شأنها توجيه صناع القرار لوضع سياسات أفضل للحوافز الاستثمارية لتنمية صناعة التعدين.

يقدم هذا البحث قيمة علمية كبيرة للبحث في سياسات الاستثمار والتنمية الاقتصادية لأنه يوضح العلاقة بين السياسات الحكومية والاستثمارات التعدينية مع تقديم التوجيه للفحوصات المستقبلية في هذا الموضوع الحيوي.

-مشكلة الدراسة.

تكافح صناعة التعدين لجذب الموارد المالية مع الحفاظ على النجاح الطويل الأجل في جوانب مختلفة. تنفذ السلطات الحكومية حوافز استثمارية لجذب الاستثمار التجاري في هذه الصناعة، لكن نجاحها يعتمد على الشروط التنظيمية جنبًا إلى جنب مع جودة البنية التحتية وتناسق السوق الاقتصادية. تشير هذه الأسئلة إلى احتياجات تقييم حاسمة حول أداء الحوافز في مشاريع التعدين وعناصرها الرئيسية لدعم المشروع.

تشكل مجموعة من استفسارات البحث مشكلة البحث التي يمكن ملاحظتها أدناه:

1. إلى أي مدى تؤثر حوافز الاستثمار على مشاريع التعدين في عملية نموها؟
2. ما هي الحوافز التي تخلق أعلى تأثير عندما تفكر شركات التعدين في فرص الاستثمار؟
3. ما هو تأثير التغيير في القوانين والقواعد على الشركات التي تستخدم حوافز الاستثمار؟

يحدد البحث العقبات التي تحول دون تنفيذ حوافز الاستثمار داخل عمليات التعدين قبل اقتراح حلول ممكنة لتطبيقها الفعال.

تستكشف أسئلة البحث كيف تحافظ مشاريع التعدين على استدامتها البيئية والاجتماعية تحت تأثير حوافز الاستثمار.

1. ما مدى قوة تحويل حوافز الاستثمار لتوسع مشاريع التعدين طوال دورة تطورها؟
2. ما هي الحوافز التي تحتاجها الشركات التي تعمل في مجال التعدين كأولوية لجذب استثماراتها؟
3. ما هي العوائق التي تحول دون التنفيذ العملي لحوافز الاستثمار في قطاع التعدين؟

-أهمية الدراسة.

الأهمية العلمية

تساهم هذه الدراسة في الفهم العلمي لأنها تنهي المفاهيم حول كيفية ارتباط نمو قطاع التعدين بحوافز الاستثمار المختلفة. ويوضح الإطار التحليلي من خلال هذا البحث كيف تشكل الحوافز استثمارات التعدين وبالتالي تلبية الحاجة إلى البحث في هذا المجال. إن دراسة تجارب الدول المختلفة تخدم الباحثين والأكاديميين من مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة المتنوعة في حين تبني المواد الأكاديمية حول استثمارات الموارد الطبيعية.

الأهمية العملية

يعزز هذا البحث الفوائد العملية من خلال تقديم توصيات للمستثمرين والقادة لتعزيز استراتيجيات حوافز الاستثمار الخاصة بهم. يسمح تحليل البيانات الدولية للحكومات بإنشاء سياسات أفضل من شأنها جذب المستثمرين واستدامة عمليات مشاريع التعدين. يوفر هذا التحليل للشركات العاملة في عمليات التعدين معلومات أساسية حول بيئة الاستثمار الخاصة بها لتأسيس قراراتها على أسس علمية واقتصادية وبالتالي تعزيز معدلات نجاح المشروع وتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها لأن القليل من التحقيقات تربط بين حوافز الاستثمار ونمو قطاع التعدين في حين تقدم أداة تحليلية لتعزيز سياسات الاستثمار في هذا القطاع. يقف قطاع التعدين كقطاع اقتصادي أساسي ينتج فوائد اقتصادية كبيرة لأن الاستثمارات المحسنة تؤدي إلى نتائج إيجابية واسعة النطاق للاقتصاد الوطني.

-أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تقييم كيفية تأثير الحوافز الاستثمارية على تطوير مشاريع التعدين.
2. دراسة التأثيرات التي تلعبها الحوافز الضريبية والجمركية في جذب الاستثمارات التعدينية.
3. دراسة كيفية دعم الأطر المالية والتشريعية للاستدامة داخل عمليات مشاريع التعدين.
4. دراسة العقبات التي تواجهها شركات الاستثمار في صناعة التعدين على الرغم من توفر الحوافز.
5. اقتراح تدابير لتعزيز الحوافز الاستثمارية التي تدعم صناعة التعدين.

-تساؤلات الدراسة

1. أي مستوى من الحوافز الاستثمارية يؤثر بشكل مباشر على نمو مشاريع التعدين؟
2. ماهي الحوافز التي تظهر أكبر قوة في جذب الاستثمارات التعدينية؟
3. ما هو التأثير الذي تحدثه أساليب تسهيل التمويل والقانون على المدة الممتدة لمشاريع التعدين؟
4. ماهي العوائق التي تمنع المستثمرين من المشاركة في الصناعة بعد تلقي الحوافز؟
5. ما هي التدابير الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز قدرة الحوافز الاستثمارية على دعم أنشطة التعدين؟

-فروض الدراسة

1. يؤدي استخدام الحوافز الاستثمارية إلى زيادة حجم الاستثمارات داخل قطاع التعدين.
2. يعتمد مستثمرو التعدين بشكل كبير على الحوافز الضريبية والجمركية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
3. تساهم التسهيلات المالية والتشريعية المتاحة في دعم مشاريع التعدين.
4. ضعف البنية الأساسية إلى جانب العقبات التنظيمية يضعف من قدرة الحوافز الاستثمارية على توسيع قطاع التعدين.

-النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

يعتمد هذا البحث على نظرية الحوافز الاقتصادية (Economic Incentive Theory) كأساس علمي لدراسة العلاقة بين الحوافز الاستثمارية ونمو مشاريع التعدين. تركز هذه النظرية على كيفية تأثير الحوافز الاقتصادية، مثل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات المالية، والبنية التحتية الداعمة، على قرارات الاستثمار وتوسيع الأنشطة الاقتصادية.

منهجية الدراسة

منهجية البحث

تستخدم الدراسة أساليب علمية مشتركة تدمج التحليل الكمي مع الأساليب النوعية لفحص العلاقة بين حوافز الاستثمار الصناعي وتطوير المشاريع التعدينية. تتضمن إحدى العناصر الهيكلية لمنهجية البحث ما يلي:

1. يستخدم البحث النهج التحليلي التالي.

تستخدم الطريقة التحليلية الوصفية للتحقيق في حوافز الاستثمار جنبًا إلى جنب مع آثارها على التعدين من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والأطر القانونية ودراسات الحالة الدولية.

تستخدم الطريقة الاستقرائية للتوصل إلى استنتاجات حول نتائج حوافز الاستثمار من خلال تحليل البيانات والمعلومات الموجودة.

يمثل جمع البيانات الإحصائية وتحليلها للاستثمارات التعدينية وتوسعها في السوق بموجب برامج حوافز الاستثمار طريقة البحث الكمي.

2. مصادر البيانات

تستمد هذه الدراسة البيانات من المستثمرين في قطاع التعدين من خلال الاستبيانات بالإضافة إلى الخبراء الاقتصاديين والمقابلات الرسمية الحكومية في قطاع الاستثمار والتعدين وتحليل التقارير المالية / الإدارية لشركات التعدين.

يستخدم البحث مواد ثانوية تشمل دراسات علمية ووثائق حكومية بالإضافة إلى معلومات إحصائية مقترنة بدراسات علمية تتعلق بتنمية قطاع التعدين إلى جانب الحوافز الاستثمارية.

3. أدوات جمع البيانات

يستخدم تقييم الحوافز الاستثمارية على قرارات تنمية القطاع من قبل مستثمري صناعة التعدين استبيانًا قائمًا على الاستبيان.

سيخضع الأشخاص من مجالات التعدين والاستثمار لمقابلات لتقييم أداء الحوافز الاستثمارية.

يفحص البحث سياسات الاستثمار المتعلقة بالتعدين جنبًا إلى جنب مع التشريعات المتعلقة بالتعدين بالإضافة إلى التقارير الاقتصادية الموجهة للتعدين.

4. طرق تحليل البيانات

يتم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS مع Excel لإجراء اختبارات إحصائية على نتائج الاستبيانات أثناء تحليل الفرضيات.

مقارنة نتائج تأثيرات حوافز الاستثمار في صناعاتها التعدينية.

التحليل النوعي: تحليل ردود الخبراء والمسؤولين حول تحديات وفرص حوافز الاستثمار في قطاع التعدين.

حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية

تركز الدراسة الفترة الزمنية في اخر عشر سنوات وتم اختيارها لتوفر الدراسات التي تتيح تحليل تطوير الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين.

2. الحدود المكانية

يتم التركيز على مجموعة معينة من الدول التي لديها عمليات تعدين بالإضافة إلى برامج حوافز استثمارية نشطة لنمو قطاع المعادن.

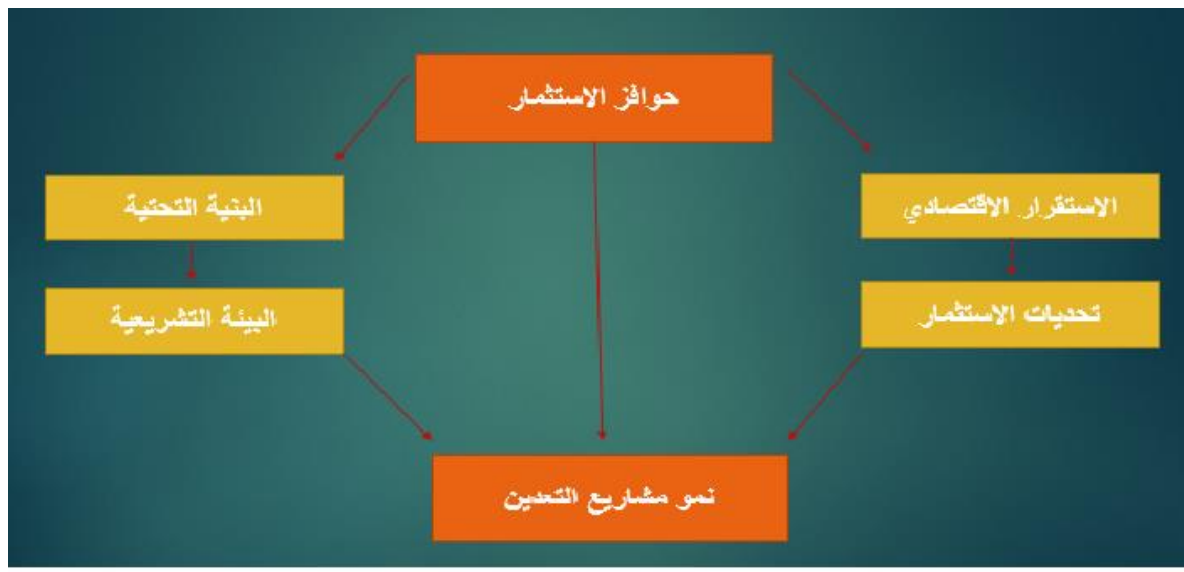
3. الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على العلاقة بين الحوافز الاستثمارية وتوسع قطاع التعدين مع تجاهل القطاعات الاخرى

تركز هذه الدراسة على تحليل الحوافز الضريبية والجمركية والمالية والتشريعية إلى جانب قدرتها على جلب الاستثمارات التعدينية.

تركز الدراسة حصريًا على فحص الحوافز المقدمة للمستثمرين ولكنها لا تغطي التفاصيل الفنية التشغيلية للتعدين بما يتجاوز تأثيرها على الحوافز.

شكل (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة



الفصل الثاني

الدراسات السابقة

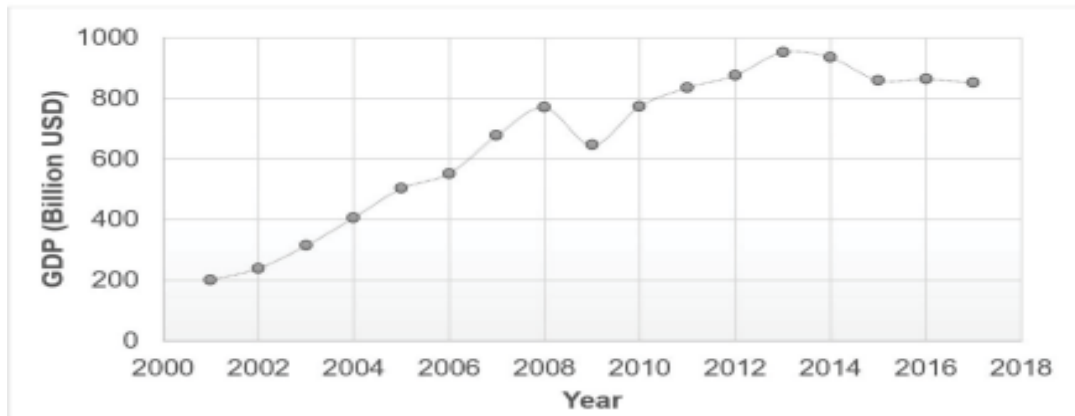
-مقدمة-

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الحوافز الاستثمارية ونمو مشاريع التعدين من خلال تحليل التأثيرات القانونية والضريبية على جذب المستثمرين والعناصر المالية التي تؤثر على استدامة المشروع. وأكدت نتائج الدراسات ان تحفيز ظروف الاستثمار يزيد من تدفق رأس المال، لكن وجدت الدراسات أيضًا أن البنية الأساسية الضعيفة إلى جانب التعديلات التشريعية تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الفوائد. نتناول في هذا الفصل هذه الدراسات حول الحوافز الاستثمارية لتعزيز أداء قطاع التعدين وتطوير توصيات سياسية جديدة لنمو هذه المشروعات.

-الدراسات السابقة-

قام (Aksoy & Konuk, 2020) بدراسة تأثير الحوافز الاستثمارية المقدمة لقطاع التعدين على النمو الاقتصادي في تركيا، وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمارات في قطاع التعدين والحوافز الحكومية المقدمة لهذا القطاع ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة، وركز الباحثون على أهمية قطاع التعدين في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعد من القطاعات الحيوية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

تم فحص البيانات المتعلقة بالاستثمارات في صناعة التعدين في تركيا على مدى فترة زمنية محددة مسبقًا باستخدام منهجية التحليل الاقتصادي القياسي. باستخدام نماذج الانحدار الإحصائي، فحص الباحثون العلاقة بين النمو الاقتصادي وحوافز الاستثمار مع مراعاة متغيرات أخرى مثل تكاليف المواد الخام، والتحول في اللوائح الاقتصادية، واتجاهات صناعة التعدين العالمية. كما تم تقييم التأثيرات طويلة الأجل لهذه الحوافز على الاقتصاد التركي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. توصلت الدراسة إلى أن الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا، حيث أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات وتحفيز الإنتاج في هذا القطاع. كما أظهرت النتائج أن تقديم التسهيلات الضريبية والدعم الحكومي عزز من قدرة الشركات العاملة في مجال التعدين على التوسع وزيادة إنتاجيتها. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن تأثير الحوافز لم يكن دائمًا ثابتًا، حيث تأثر بعدة عوامل، مثل التغيرات في الأسعار العالمية للمعادن والتحديات البيئية والتنظيمية.



شكل (2) يوضح تأثير 4. تأثير الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين على نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا أوصت الدراسة بضرورة استمرار تقديم الحوافز الاستثمارية لقطاع التعدين، مع تحسين السياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية وتقليل التأثيرات السلبية للتعدين على البيئة. كما أكدت على أهمية تعزيز الشفافية في تخصيص الحوافز وضمان استدامة الاستثمارات، لضمان تحقيق أقصى فائدة للاقتصاد التركي على المدى الطويل.

وقام كلا من (Coulibaly, & Camara, 2022) بدراسة قضية انتهاء صلاحية الحوافز الضريبية في قطاع التعدين وتأثير السياسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوافز الضريبية لقطاع التعدين وقدرة البلدان الأفريقية على تأمين الاستثمار الأجنبي، باعتبارها محوراً للمناقشة الجارية بشأن فعالية مثل هذه الحوافز في ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. تساءل الكاتبان عما إذا كان ينبغي للدول الأفريقية إلغاء أو إعادة هيكلة مثل هذه الحوافز، خاصة بالنظر إلى حقيقة وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أنها قد تؤدي إلى انخفاض في العائدات الضريبية دون تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة.

اعتمدت الدراسة على النظر في البيانات الاقتصادية والضريبية للعديد من البلدان الأفريقية، باستخدام التقديرات القياسية لاختبار العلاقة بين الحوافز الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين. تم استخدام بيانات المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لتحليل التأثير النسبي للسياسة الضريبية عبر البلدان أيضاً، مع التحكم في متغيرات أخرى مثل الاستقرار السياسي، وأسعار المعادن في السوق العالمية، وجودة البنية التحتية للاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لم تكن عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين الأفريقي. وأظهرت النتائج أن المستثمرين أكثر اهتماماً بظروف أخرى، مثل الاستقرار السياسي والبنية الأساسية وحماية حقوق الملكية، من الإعفاء الضريبي. وكشفت الدراسة أيضاً أن بعض البلدان الأفريقية التي ألغت أو خفضت الحوافز الضريبية لم تشهد انخفاضاً كبيراً في الاستثمارات، مما يدل على أن الحوافز قد لا تكون فعالة كما كان يُعتقد. يوفر الشكل 2 إحصائيات وصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في هذا التحليل. يبلغ متوسط تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى مشاريع الذهب والفضة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ متوسط معدل ضريبة الشركات القانوني المطبق على شركات التعدين لعينة من 16 دولة 28.26%، مع أدنى معدل عند 15% (مطبق في زيمبابوي خلال الفترة 2003-2014) وأعلى معدل عند 40.5% (مطبق في النيجر خلال الفترة 2003-2005). وفي المتوسط ، فإن أكبر خمس دول متلقية للاستثمار المباشر الأجنبي هي:

Variables	Observations	Mean	Standard deviation	Minimum	Maximum
Gold and silver FDI inflows (%GDP)	208	0.78	3.23	0.00	38.97
CIT rate ming (%)	208	28.26	6.36	15.00	40.50
Resource revenue (%GDP)	208	1.57556	2.3121	0	8.8369
Exchange rate	208	871.88	1491.80	0.87	7485.52
Control of corruption	208	-0.7007	0.4623	-1.5252	0.5681
Governmentability	208	7.8028	6.5256	1.00	28.00
Infrastructure	208	15.74	14.04	2.23	78.97
Manufacturing sector value-added (%GDP)	208	12.32	5.46	1.58	26.89
Gold and silver reserves (%GDP)	208	20.27	3.43	7.29	25.27

Abbreviations: CIT, corporate income tax; FDI, foreign direct investment; GDP, gross domestic product.

شكل (3) متوسط تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات الحوافز الضريبية في قطاع التعدين واستهداف سياسات أكثر استدامة، على سبيل المثال، لتحسين مناخ الاستثمار العام، وشفافية إدارة الموارد الطبيعية، وتوجيه العائدات الضريبية نحو تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة لضمان الفوائد طويلة الأجل من قطاع التعدين.

استعرض (Hilson, & Bartels, 2022) استراتيجيات تحقيق الاستدامة في تقنين قطاع التعدين الحرفي والصغير النطاق في غانا، وحددوا التحديات التي تمنع دمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي. وناقشت الدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على التقنين، مشيرة إلى أن السياسات السابقة فشلت في تحقيق أهدافها لأنها أهملت الحقائق الميدانية لعمال المناجم الحرفيين.

واستخدم البحث دراسة نوعية قائمة على تحليل السياسات، بما في ذلك مراجعة شاملة للأدبيات حول التعدين الحرفي في غانا، ومقابلات مع أصحاب المصلحة مثل ممثلي الحكومة، وعمال المناجم، ومنظمات المجتمع المدني، وتحليل مقارنة لجهود التقنين السابقة في غانا ودول أخرى من أجل تعلم الدروس وملاحظة الثغرات في السياسات القائمة.

ووجدت الدراسة أن الجهود المبذولة لتقنين التعدين الحرفي في غانا كانت غير فعالة وضعيفة بسبب العقبات البيروقراطية، والتنظيم الحكومي غير الكافي، وعدم كفاية مشاركة المجتمع. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أن التقنين يكون فعالاً إذا تم الاعتراف بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع لأن عمال المناجم يحتاجون إلى دعم فني ومالي، فضلاً عن سياسات أكثر واقعية يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

Funding Body	Project	Total Project Cost (US\$ millions)	Details
World Bank	Ghana Landscape Restoration and Small-Scale Mining Project, October 2021 – December 2027	103.76	The project focuses on the following: a) land-use planning for integrated landscape management to optimize land use; b) formalization of ASM for sustainable mining; c) restoration of degraded lands for agricultural productivity; and d) strengthening of sustainable management of forest landscapes for biodiversity conservation and ecosystem services.
World Bank, funding provided by the Global Environmental Facility	Africa Environmental Health and Pollution Management Program, July 2020 – July 2025	37.89, of which Ghana receives 8.7	Contributes to the Global Environmental Facility's Chemicals and Waste Focal Area Strategy, and directly informed by the Stockholm Convention on POPs and the Minamata Convention on Mercury. It is comprised of the following four components: 1) Component 1: Institutional strengthening, knowledge and capacity building; 2) Component 2: Policy dialogue and regulatory enhancements; 3) Component 3: Demonstrating the application of technological tools and economic approaches; and 4) Component 4: Project coordination and management
United Nations Development Program	planetGOLD Global Program, Phase 2, 2022-2027	6.35	The objective of the project is to reduce mercury use in Ghana's ASM sector. It has the following four components: 1) Optimizing formalization through Jurisdictional Approaches; 2) Accelerating financial inclusion and responsible supply chains; 3) Enhancing uptake of mercury-free, resource efficient technologies; and 4) Fostering knowledge sharing and local capacity building support.

شكل (4) إطلاق مشاريع المساعدة الفنية للتعدين على نطاق صغير بتمويل من الجهات المانحة الرئيسية في غانا،

اعتباراً من عام 2021 فصاعداً

ودعت الدراسة إلى تنفيذ سياسة تشريعية متصاعدة للتعدين الحرفي تقوم على تقديم حوافز رسمية لعمال المناجم بدلاً من حدود العقوبة، فضلاً عن ترقية أطر الحكم المحلي وتحسين التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. كما ركزت على تقديم الدعم المالي والفني للموظفين في محاولة لزيادة ممارسة التعدين والحد من تأثيرها على البيئة، وهو ما يقطع شوطاً طويلاً نحو تشكيل ممارسة تعدين أكثر استدامة ودمجها في الاقتصاد الرسمي بطريقة منصفة وعادلة.

-الإطار النظري

1. مقدمة

يُعد التعدين من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تمتلك موارد معدنية غنية. يلعب قطاع التعدين دورًا محوريًا في تعزيز إيرادات الحكومات، وخلق فرص العمل، وتحفيز التنمية الإقليمية. من بين جميع المعادن المستخرجة، يُعتبر الذهب من أكثر الموارد قيمةً نظرًا لأهميته الاقتصادية والمالية، حيث يُستخدم في الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى كونه أصلًا استثماريًا عالميًا. (Hool, Helbig, & Wierink,, 2024)

ولتحقيق أقصى استفادة من قطاع التعدين، تتبنى الحكومات سياسات حوافز استثمارية تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. تتنوع هذه الحوافز بين الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات الإدارية، والدعم الحكومي المباشر، والبنية التحتية الداعمة. يعتمد الإطار النظري لهذا البحث على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والحوافز الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتي تسلط الضوء على العلاقة بين الحوافز الاستثمارية ونمو مشاريع التعدين، متخذًا تعدين الذهب مثالًا.

1. مفهوم حوافز الاستثمار

الحوافز الاستثمارية هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها المنظمات الاقتصادية والحكومات بهدف تشجيع المشاريع والاستثمارات في قطاعات محددة، مثل قطاع التعدين. وتتنوع هذه الحوافز بين الإعفاءات الضريبية والتمويل والبنية الأساسية والتشريعات التمكينية، لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. (Qadir, Al-Motairi,, & et a,, 2021)

2. قطاع التعدين وأهميته الاقتصادية

يعد قطاع الاستخراج أحد المحركات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، حيث يوفر المواد الخام التي تحتاجها القطاعات الأخرى مثل البناء والطاقة والتكنولوجيا. ويؤدي نموه إلى زيادة الميزان التجاري وتحسين الإيرادات الحكومية وتوفير فرص العمل، وخاصة في البلدان الغنية بالمعادن مثل غانا وجنوب أفريقيا وأستراليا. (Upadhyay, Laing,, & et al, 2021)

3. أنواع الحوافز الاستثمارية وتأثيرها على تطوير مشاريع التعدين

الحوافز الاستثمارية التي تقدمها الدول لقطاع التعدين ليست موحدة، ومن أهمها:

1- الحوافز الضريبية

تشمل خفض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات أو المعدات المستوردة للتعدين. ومن الأمثلة على ذلك:

- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترة محددة لمشاريع التعدين الجديدة.
- تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد المعدات والتقنيات الجديدة المستخدمة في التنقيب والاستخراج.

- الإعفاء من ضريبة إعادة الاستثمار للسماح للشركات بالحصول على تخفيضات ضريبية إذا أعادت استثمار الأرباح في تطوير مشاريع جديدة. (Gumo, 2013)

2- دعم رأس المال والتمويل

توفر الحكومات والبنوك الاستثمارية دعم رأس المال والتمويل لمشاريع التعدين من خلال:

- قروض ميسرة بفائدة قليلة أو معدومة لأغراض التنقيب والاستخراج.
 - إعانات حكومية للشركات التعدينية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تقدم الحكومات المساعدة للشركات من خلال التمويل أو ضمانات الاستثمار للشركات التي تقوم بالتعدين المستدام.
- ## 3- حوافز تشريعية وتنظيمية

يتم تبسيط إجراءات تسجيل شركات التعدين وتمنح الشركات مزايا قانونية من قبل بعض الدول بما في ذلك:

- المعالجة السريعة للمستثمرين في تراخيص التعدين، والحد من البيروقراطية والاستثمار الجديد.
 - يرجى إعلامي إذا كان هذا وفقًا لتوقعاتك أو يتطلب المزيد من التعديل.
 - إصدار تشريعات مرنة تسمح للشركات باستئجار أراضي التعدين لفترات طويلة من الزمن.
- ## 4- حوافز البنية الأساسية

يتم تمويل بعض مشاريع التعدين من قبل الحكومات من خلال تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك:

بناء الطرق والجسور من أجل تسهيل نقل المواد الخام من المناجم إلى المصانع والأسواق.

تحسين إمدادات الطاقة، أي تقديم تخفيضات على أسعار الكهرباء لشركات التعدين أو بناء محطات طاقة خاصة لهم. وتوفير شبكات المياه والصرف الصحي لتمكين أنشطة التعدين وخفض تكاليف التشغيل. (Janikowska & Kulczycka, 2021)

5- الحوافز البيئية والاستدامة

تقدم الحكومات حوافز للشركات التي تستخدم ممارسات التعدين الصديقة للبيئة، بما في ذلك:

- توفير الدعم المالي للمشاريع التي تستخدم تقنيات التعدين النظيفة ذات التأثيرات البيئية المنخفضة.
- الإعفاءات الضريبية للشركات التي تستثمر في استصلاح المناطق بعد انتهاء المناجم.
- سياسات إعادة تدوير النفايات من المناجم لاستخدامها في قطاعات أخرى.

يُعتبر الذهب من المعادن الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، حيث يستخدم في المجوهرات، والاستثمارات، وصناعة الإلكترونيات. ويواجه قطاع تعدين الذهب تحديات مثل تقلبات الأسعار العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتأثيرات البيئية السلبية. (Sertvert, Cerrajero, & et al, 2014)

تحديات تطبيق الحوافز في قطاع التعدين

على الرغم من الفوائد الكبيرة للحوافز الاستثمارية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الحكومات والشركات عند تنفيذ هذه السياسات، ومنها:

- التلاعب بالحوافز: قد تستغل بعض الشركات هذه الحوافز دون تحقيق قيمة اقتصادية حقيقية، مثل تسجيل استثمارات وهمية للاستفادة من الإعفاءات الضريبية.
- التأثيرات البيئية والاجتماعية: قد يؤدي تشجيع الاستثمار في التعدين إلى زيادة التدهور البيئي، مما يستدعي وضع ضوابط صارمة لضمان أن الشركات تلتزم بالمعايير البيئية.
- عدم المساواة في الاستفادة من الحوافز: غالبًا ما تستفيد الشركات الكبرى من الحوافز الاستثمارية، بينما يواجه عمال التعدين الحرفي صعوبة في الوصول إلى التمويل والدعم الحكومي. (Azevedo, Baczynska, & et al, 2022)

4- الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين وتأثيرها على تعدين الذهب

الحوافز الضريبية

تشمل تخفيض الضرائب على الشركات التعدينية، وتأجيل دفع الضرائب على الأرباح لفترة معينة، والإعفاءات الجمركية على المعدات والآلات المستخدمة في عمليات الاستخراج. على سبيل المثال، قدمت حكومات مثل كندا وأستراليا سياسات ضريبية محفزة لجذب المستثمرين إلى مشاريع تعدين الذهب. (Ali-Nakyea & Amoh,, 2018)

التسهيلات الإدارية والتشريعية

تتمثل في تسريع إجراءات منح التراخيص، وتبسيط العمليات البيروقراطية، وتحسين الشفافية في العقود التعدينية. في بعض الدول الإفريقية، مثل غانا وجنوب إفريقيا، أدت هذه التسهيلات إلى زيادة الإنتاج الذهبي وجذب استثمارات أجنبية جديدة.

الحوافز المالية

تشمل تقديم القروض المدعومة من الدولة، والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع التعدين. كما أن بعض الدول تقدم دعمًا مباشرًا للشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية في عمليات التعدين.

تحسين البنية التحتية

يشمل ذلك تطوير الطرق والمواصلات، توفير الكهرباء والمياه بأسعار مدعومة، وبناء مرافق لوجستية تدعم عمليات التعدين. في أستراليا، ساهمت استثمارات البنية التحتية في زيادة إنتاج الذهب وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية. (Worlanyo, Alhassan, & et al, 2022)

5. تأثير الحوافز على الاستثمار في تعدين الذهب

أظهرت الدراسات أن الدول التي توفر حوافز استثمارية قوية تشهد زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التعدين، مما يؤدي إلى:

- زيادة إنتاج الذهب: ارتفاع إنتاج الذهب يعزز الصادرات ويزيد من الإيرادات الوطنية.
- تحفيز النمو الاقتصادي: يعمل قطاع التعدين على تحفيز الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل وتحفيز القطاعات المرتبطة به، مثل الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.
- تعزيز الإيرادات الحكومية: على الرغم من أن بعض الحوافز تشمل إعفاءات ضريبية مؤقتة، إلا أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تحصيل ضرائب ورسوم على المدى الطويل.
- تحقيق التنمية الإقليمية: يساهم الاستثمار في التعدين في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات القريبة من المناجم من خلال توفير البنية التحتية والخدمات. (Markou, & Corsten,, 2021)

6. تحديات الحوافز الاستثمارية في قطاع تعدين الذهب

على الرغم من فوائد الحوافز، إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيقها، منها:

- التكاليف المالية للحوافز: قد يؤدي الإفراط في تقديم الامتيازات الضريبية إلى فقدان الإيرادات الحكومية على المدى القصير.
- الفساد وسوء الإدارة: قد تؤدي الحوافز غير المدروسة إلى استغلال غير عادل للموارد من قبل الشركات الأجنبية على حساب الاقتصاد المحلي.
- التحديات البيئية والاجتماعية: تعدين الذهب يمكن أن يسبب آثارًا بيئية خطيرة، مثل تلوث المياه، والتصحر، وانبعاثات الكربون. لذا، يجب تصميم الحوافز بحيث تشجع على التعدين المستدام. (Signé & Johnson, 2021)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

-مقدمة-

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة، حيث يتم استعراض الأسلوب البحثي المستخدم، وأدوات جمع البيانات، بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث وحدود الدراسة. كما يوضح الفصل كيفية تحليل البيانات للوصول إلى النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف البحث.

-المنهجية وطرق البحث-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص نتائج دقيقة بشأن حوافز الاستثمار في قطاع التعدين. وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، بهدف تقييم آراء المستثمرين حول حوافز الاستثمار، مع فهم التحديات التي واجهوها. وقد مكن التحليل الإحصائي من استخلاص البيانات بشكل منهجي للوصول إلى نتائج علمية. وتم استخدام مقياس ليكرث الخماسي للإجابة على أسئلة أداة الدراسة.

-مجتمع البحث-

يتكون مجتمع البحث من مجموعة من المستثمرين في قطاع التعدين والشركات العاملة به بالإضافة إلى بعض الجهات التي لها مسؤولية في وضع سياسات الاستثمار في مجال التعدين

-عينة البحث-

استخدمت الدراسة أسلوب العينة باختيار عينة عشوائية مكونة من 134 عبارة عن مستثمرين في التعدين ومسؤولين حكوميين وخبراء اقتصاديين وأكاديميين وباحثين

-تحليل البيانات-

استخدم البحث برنامج SPSS22 لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام معامل ألفا، والتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار، واختبار t،

-حدود البحث-

1. الحدود الزمنية

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية في آخر عشر سنوات وتم اختيارها لتوفر الدراسات التي تتيح تحليل تطوير الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين.

2. الحدود المكانية

تمت الدراسة في نطاق جغرافي محدد يشمل المناطق التي تحتوي على أنشطة تعدين نشطة.

3. الحدود الموضوعية

ركزت الدراسة على العلاقة بين الحوافز الاستثمارية وتوسع قطاع التعدين وركزت على تحليل الحوافز الضريبية والجمركية والمالية والتشريعية إلى جانب قدرتها على جلب الاستثمارات التعدينية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

-مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة. ويُقيّم التحليل حوافز الاستثمار في قطاع التعدين، بالإضافة إلى التحديات الرئيسية التي تواجه مستثمري القطاع. وقد حدد البحث العناصر الأساسية التي تُعزز فعالية حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى سُبل تشجيع الاستثمار في هذا المجال. وتُقدّم مجموعة من التوصيات، بناءً على نتائج البحث، لتحسين مناخ الاستثمار في قطاع التعدين، بما يُمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة اهتمام المستثمرين.

-تحليل البيانات

ثبات أداة الدراسة:

لتحديد موثوقية الأداة، استُخدم معامل ألفا كرونباخ كاختبار إحصائي لتقييم الاتساق الداخلي للاستبيان. وتُظهر أداة البحث موثوقية قياس متغيرات الدراسة، حيث أسفر التقييم باستخدام معامل ألفا كرونباخ عن نتائج أعلى من 0.7، مما يدل على اتساق داخلي قوي بين الأسئلة.

صدق الاتساق الداخلي للأداة

أُجري تحليل معامل الارتباط لتحديد مدى صحة الاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان وموضوعات الدراسة من خلال تقييمات بين البنود. وقد أظهر كل بند دلالة إحصائية مع الموضوع المرتبط به، مما يدل على صحة داخلية قوية للاستبيان فيما يتعلق بقياس المفاهيم.

مقياس ليكرت الخماسي

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تقييم إجابات المشاركين، حيث تراوحت الإجابات بين:

موافق بشدة (5 نقاط)

موافق (4 نقاط)

محايد (3 نقاط)

غير موافق (2 نقطة)

غير موافق بشدة (1 نقطة)

وقد ساعد استخدام مقياس ليكرت في قياس درجة الاتفاق بين المشاركين وتحليل اتجاهاتهم بشكل كمي وموضوعي، مما أتاح استخلاص نتائج واضحة حول آراء العينة المدروسة.

الإحصاءات الوصفية

استخدم التحليل الإحصائي الوصفي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقييم إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان. وأكد التحليل مدى تنوع الإجابات، بالإضافة إلى مستويات موافقة المشاركين حول قضايا قطاع التعدين وتأثيرات حوافز الأعمال.

تناولت الجداول التالية أسئلة الدراسة مباشرةً.

1. إجابات عينة الدراسة على المحور الأول: تأثير حوافز الاستثمار على قطاع التعدين

تم تحليل تأثير حوافز الاستثمار من خلال إجابات المشاركين. اتفق المشاركون في الاستبيان بشكل موحد على أن الإعفاءات الضريبية والجمركية تُؤدّ حجمًا أكبر من الاستثمار في قطاع التعدين، حيث أظهر المتوسط الحسابي المحسوب اتفاقهم المشترك. وأبدى المستثمرون ردودًا متباينة حول مدى تأثير حوافز الاستثمار طويلة الأمد على اتخاذ قراراتهم على المدى الطويل.

2. إجابات عينة الدراسة على المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاستثمار في التعدين

تم تحليل التحديات التي تواجه المستثمرين في مشروعات وذلك وفقًا لمعدلات الاستجابة المتوسطة المرتفعة من المشاركين في الاستبيان حول هذا الموضوع. وتشير البيانات إلى أن بعض المستثمرين يواجهون مشاكل تتعلق بالبيروقراطية، بالإضافة إلى عقبات التمويل، ولكنها تُظهر مستويات آراء متباينة حول حجم هذه العوامل.

3. يكشف التحليل عن ردود فعل فريق البحث تجاه استراتيجيات تعزيز فعالية حوافز الاستثمار.

تم تحليل طرق تحسين فعالية الاستثمار في مشروعات وذلك بناءً على آراء أعضاء مجتمع العينة وقد حظيت العديد من الآراء المتعلقة بهذه التدابير بتقييمات عالية، إذ اتفق المشاركون على أن لهذه التدابير قوة كبيرة في تعزيز الاستثمار في هذا القطاع.

-النتائج

أولاً: مقدمة والبيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة

• ثبات أداة الدراسة:

الجدول (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الاستبانة	عدد العبارات	الاستبانة ثبات
المحور الأول	4	0.745
المحور الثاني	4	0.874
المحور الثالث	4	0.847
الثبات العام	12	0.845

يشير الجدول (1) إلى نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة عبر محاورها الأربعة، بالإضافة إلى الثبات العام للأداة. أظهرت النتائج أن المحور الأول حقق قيمة ثبات بلغت **0.745**، مما يعكس مستوى جيداً من الاتساق الداخلي بين العبارات. بينما سجل المحور الثاني قيمة **0.874**، وهي تشير إلى مستوى عالٍ من الثبات، مما يدل على قوة الترابط بين العبارات ضمن هذا المحور. أما المحور الثالث فقد سجل نفس القيمة **0.847**، وهو ما يُعد مؤشراً على وجود ثبات مرتفع واتساق داخلي جيد. من جهة أخرى، بلغ الثبات العام للأداة **0.845**، وهي قيمة مرتفعة جداً تعكس موثوقية عالية وتؤكد على قدرة الأداة في قياس المفاهيم المستهدفة بدقة واتساق. بناءً على هذه النتائج، يمكن اعتبار أداة الدراسة موثوقة، حيث أظهرت جميع المحاور مستوى مقبولاً من الثبات وفقاً للمعايير العلمية المعتمدة.

• صدق الاتساق الداخلي للأداة :

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Coefficient)
(Correlation) ؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور

الجدول (2): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.847	1
**0.635	2

**0.574	3
**0.598	4

**دال عند مستوى الدالة 0.001 فأقل

الجدول (3): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.855	1
**0.741	2
**0.565	3
**0.567	4

**دال عند مستوى الدالة 0.001 فأقل

الجدول (4): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.654	1
**0.631	2
**0.785	3
**0.798	4

**دال عند مستوى الدالة 0.001 فأقل

تشير الجداول (2)، (3)، (4) إلى نتائج معامل ارتباط بيرسون بين عبارات المحاور الأربعة والدرجة الكلية لكل محور. تظهر جميع القيم ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001 أو أقل، مما يعكس قوة العلاقة بين العبارات والدرجة الكلية لكل محور. في المحور الأول، تراوحت قيم الارتباط بين 0.574 و0.847، مما يشير إلى ارتباط قوي يتفاوت بين

المتوسط والمرتفع. أما المحور الثاني، فقد أظهرت العبارات ارتباطات مرتفعة نسبياً، حيث بلغت القيم بين 0.565 و0.855، مما يعزز من قوة الاتساق الداخلي. في المحور الثالث، تراوحت القيم بين 0.631 و0.785، وهو ما يعكس ترابطاً جيداً بين العبارات ودرجة المحور. أما المحور الرابع، فقد أظهر ارتباطاً قوياً تراوح بين 0.658 و0.825 بشكل عام، تعكس هذه النتائج قوة العلاقة بين العبارات في جميع المحاور ودرجاتها الكلية، مما يشير إلى أن العبارات تُقاس بشكل موثوق وتدعم قوة الأداة في تقييم المفاهيم المستهدفة بشكل دقيق.

• مقياس ليكرت الخماسي

جدول (5): تقسيم فئات (مقياس ليكرت الخماسي) حدود متوسطات الاستجابات

الفئة	حدود الفئة	
	من	الي
غير موافق بشده	1	1.80
غير موافق	1.81	2.60
محايد	2.61	3.40
موافق	3.41	4.20
موافق بشده	4.21	5.0

يوضح الجدول (5) تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي بناءً على حدود متوسطات الاستجابات. يتضمن المقياس خمس فئات تعكس درجة الموافقة أو الرفض تجاه العبارات المطروحة. تبدأ الفئة الأولى بـ "غير موافق بشدة"، وتتراوح بين 1.00 و1.80، تليها فئة "غير موافق" بحدود تتراوح بين 1.81 و2.60. أما الفئة المتوسطة فهي "محايد"، وتتراوح بين 2.61 و3.40، مما يعكس موقفاً غير منحاز للموافقة أو الرفض. بعد ذلك، تأتي فئة "موافق" والتي تتراوح بين 3.41 و4.20، وأخيراً فئة "موافق بشدة" التي تبدأ من 4.21 وحتى 5.00. يُعتبر هذا التقسيم أداة فعالة في تحليل البيانات، حيث يُمكن الباحث من فهم اتجاهات الاستجابة بدقة وتحديد مدى قوة الرأي لدى المشاركين في الدراسة.

• الإحصاءات الوصفية

الجدول (6): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديموغرافية

الجنس	المتغير		النسبة المئوية
	ذكر	التكرارات	
		112	43.6%
	انثي	22	56.4%

	Total	134	%100
العمر	أقل من 25 عام	49	%36.5
	من 25 : 35 عاما	42	%31.3
	من 35 : 45 عاما	25	%18.7
	أكثر من 45 عاما	18	%13.5
	Total	134	%100
الحالة الاجتماعية	اعزب	46	%34.4
	متزوج	88	%65.6
	Total	134	%100
المستوي التعليمي	ثانوي فاقل	14	%10.4
	جامعي	92	%68.7
	ماجستير	25	%18.7
	دكتوراه	3	%2.2
	Total	134	%100
	مستثمر في التعدين	14	%10.4
	مسؤول حكومي	92	%68.7
	خبير اقتصادي	25	%18.7
	أكاديمي أو باحث	3	%2.2
	غير ذلك	0	0.0%
	Total	134	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	19	%14.2
	من 5 : 10 سنوات	78	%58.2
	من 10 : 15 سنوات	19	%14.2
	أكثر من 15 سنة	18	%13.4
	Total	134	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2025م

تشير البيانات الإحصائية إلى أن العينة المكونة من 134 فرداً تميل إلى تمثيل الإناث بنسبة 56.4%، مقارنة بالذكور الذين يشكلون 43.6%. من حيث العمر، فإن 67.8% من المشاركين تقل أعمارهم عن 35 عاماً، مما يعكس تركيزاً على فئة الشباب. كما أن 65.6% من العينة متزوجون، و 68.7% يحملون مؤهلات جامعية أو أعلى، مما يشير إلى أن العينة تميل إلى تمثيل الأفراد ذوي التعليم العالي. من ناحية المهنة، فإن الغالبية العظمى (68.7%) هم من المسؤولين الحكوميين، مع وجود نسبة أقل من المستثمرين في التعدين والخبراء الاقتصاديين. أما من حيث الخبرة العملية، فإن

58.2% من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات. هذه الخصائص تشير إلى أن العينة تمثل بشكل رئيسي الأفراد المتزوجين، ذوي التعليم العالي، والعاملين في القطاع الحكومي، مع تركيز على فئة الشباب. ومع ذلك، يجب مراعاة أن العينة قد لا تكون ممثلة بشكل كافٍ لفئات أخرى مثل الذكور، الأفراد الأكبر سنًا، أو ذوي الخبرة الأقل أو الأعلى.

ثانياً: الجداول المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة

الجدول (7): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الأول: تأثير الحوافز الاستثمارية على قطاع التعدين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
0.87	4.216	تؤدي الحوافز الاستثمارية إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاع التعدين.
0.91	4.015	يعتمد مستثمرو التعدين بشكل كبير على الحوافز الضريبية والجمركية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
1.08	3.910	تساهم الأطر المالية والتشريعية المتاحة في دعم استدامة مشاريع التعدين.
1.32	3.651	تؤثر استدامة الحوافز الاستثمارية على القرارات طويلة الأجل لمستثمري التعدين.
0.95	4.033	المجموع الكلي

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2025م

يوضح الجدول (7) إلى أن العينة تميل إلى الاتفاق بشكل كبير مع العبارات المتعلقة بالحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين، حيث سجلت العبارة "تؤدي الحوافز الاستثمارية إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاع التعدين" أعلى متوسط حسابي (4.216) مع انحراف معياري منخفض (0.87)، مما يعكس اتفاقاً قوياً بين المشاركين. كما أظهرت العبارة "يعتمد مستثمرو التعدين بشكل كبير على الحوافز الضريبية والجمركية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية" متوسطاً مرتفعاً (4.015) مع انحراف معياري معتدل (0.91)، مما يشير إلى أهمية هذه الحوافز في التأثير على القرارات الاستثمارية. من ناحية أخرى، سجلت العبارة "تؤثر استدامة الحوافز الاستثمارية على القرارات طويلة الأجل لمستثمري التعدين" متوسطاً أقل (3.651) مع انحراف معياري أعلى (1.32)، مما يعكس تبايناً أكبر في آراء المشاركين حول هذه النقطة. بشكل عام، تعكس النتائج اتفاقاً عاماً على أهمية الحوافز الاستثمارية في جذب ودعم الاستثمارات في قطاع التعدين، مع وجود بعض التباين في آراء المشاركين حول تأثير استدامة هذه الحوافز على القرارات طويلة الأجل.

الجدول (8): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الثاني " التحديات التي تواجه الاستثمار في التعدين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
1.01	3.955	ضعف البنية التحتية يحد من فعالية الحوافز الاستثمارية في توسع قطاع التعدين.
0.83	3.224	تؤثر العقوبات التنظيمية والتشريعية سلبًا على الاستثمارات التعدينية.
0.943	3.187	يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التعدين.
1.256	3.651	تقلب أسعار المواد الخام يؤثر على جدوى الاستثمار في قطاع التعدين.
0.88	4.14	المجموع الكلي

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2025م

يوضح الجدول (8) تشير النتائج إلى وجود تفاوت في آراء المشاركين حول التحديات التي تواجه قطاع التعدين. حيث سجلت العبارة "ضعف البنية التحتية يحد من فعالية الحوافز الاستثمارية في توسع قطاع التعدين" متوسطًا مرتفعًا نسبيًا (3.955) مع انحراف معياري معتدل (1.01)، مما يعكس اتفاقًا عامًا على أن ضعف البنية التحتية يشكل عائقًا رئيسيًا. من ناحية أخرى، سجلت العبارة "تؤثر العقوبات التنظيمية والتشريعية سلبًا على الاستثمارات التعدينية" متوسطًا أقل (3.224) مع انحراف معياري منخفض (0.83)، مما يشير إلى اتفاق معتدل على تأثير هذه العقوبات. أما العبارة "يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التعدين"، فقد سجلت متوسطًا منخفضًا (3.187) مع انحراف معياري معتدل (0.943)، مما يعكس تباينًا في آراء المشاركين حول هذه النقطة. في المقابل، سجلت العبارة "تقلب أسعار المواد الخام يؤثر على جدوى الاستثمار في قطاع التعدين" متوسطًا أعلى (3.651) مع انحراف معياري مرتفع (1.256)، مما يشير إلى تباين كبير في آراء المشاركين حول تأثير تقلب الأسعار. بشكل عام، تعكس النتائج أن ضعف البنية التحتية وتقلب أسعار المواد الخام يعتبران من التحديات الرئيسية، بينما تظل العقوبات التنظيمية وصعوبة الحصول على التمويل عوامل مؤثرة ولكن بدرجة أقل.

الجدول (9): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الثالث : سبل تحسين فعالية الحوافز الاستثمارية

الانحراف	العبارة
----------	---------

المعيار	الوسط الحسابي	
0.915	4.060	تحسين البنية التحتية يمكن أن يزيد من فعالية الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين.
0.96	4.045	تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية سيحفز المزيد من الاستثمارات التعدينية.
0.96	4.097	توفير مزيد من التسهيلات الضريبية والجمركية سيجذب مستثمرين جدد إلى القطاع.
		دعم برامج التدريب والتأهيل المهني سيسهم في تطوير قطاع التعدين.
0.94	4.07	المجموع الكلي

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2025م

تشير النتائج في جدول (10) إلى اتفاق قوي بين المشاركين على أن تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير التسهيلات الضريبية يمكن أن تعزز فعالية الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين. حيث سجلت العبارة "تحسين البنية التحتية يمكن أن يزيد من فعالية الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين" متوسطاً مرتفعاً (4.060) مع انحراف معياري منخفض (0.915)، مما يعكس اتفاقاً عاماً على أهمية البنية التحتية. كما سجلت العبارة "تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية سيحفز المزيد من الاستثمارات التعدينية" متوسطاً مرتفعاً (4.045) مع انحراف معياري معتدل (0.96)، مما يشير إلى أهمية تبسيط الإجراءات في جذب الاستثمارات. أما العبارة "توفير مزيد من التسهيلات الضريبية والجمركية سيجذب مستثمرين جدد إلى القطاع"، فقد سجلت أعلى متوسط (4.097) مع انحراف معياري معتدل (0.96)، مما يعكس اتفاقاً قوياً على دور التسهيلات الضريبية في جذب الاستثمارات. بشكل عام، تعكس النتائج اتفاقاً واسعاً على أن تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير التسهيلات الضريبية هي عوامل رئيسية لتعزيز الاستثمارات في قطاع التعدين.

مناقشة النتائج

- 1- تُحقق حوافز الاستثمار نتائج استثمارية أفضل لقطاع التعدين،
- تظهر النتائج ان المستثمرون لديهم وعياً قوياً بأهمية حوافز الاستثمار في جذب رأس المال، لذا فإن تعزيز هذه الحوافز سيُسهم في جذب المزيد من رأس المال إلى القطاع.
- هناك اعتماداً كبيراً على الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية، خلال عملية الاستثمار
- تُعدّ التسهيلات المالية، التي تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، عناصر أساسية لجذب الاستثمارات، لذا يجب أن يستمر تقديمها الحالي أو تحسينها لضمان القدرة التنافسية للقطاع.

- تبين ضعف ثقة المستثمرين بشأن استدامة الحوافز من عدم اليقين بشأن سياسات الاستثمار طويلة الأجل، ويتطلب سياسات مستقرة لتعزيز الثقة.
- 2 التحديات التي تواجه قطاع التعدين
 - تعتمد فعالية حوافز الاستثمار بشكل كبير على ضعف البنية التحتية،
 - حوافز الاستثمار تحتاج إلى دعم إضافي من تطوير البنية التحتية لتحقيق أقصى فائدة للمستثمرين.
 - تواجه الاستثمارات تحديات تنظيمية وتمويلية معتدلة،
 - تُسبب أسعار المواد الخام صعوبات كبيرة لعمليات الاستثمار.
 - يتبع بعض المستثمرين استراتيجيات محددة للتعامل مع المخاطر من خلال الأسعار، بينما يعتبر آخرون حركة الأسعار مؤشرًا على عدم استقرار الاستثمارات
- 3 عوامل تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين
 - تظهر النتائج أن تحسين البنية التحتية يزيد من معدل نجاح حوافز الاستثمار.
 - تطوير البنية التحتية يُمثل آليةً محددةً تُعزز عوائد الاستثمار، مما يتطلب دعمًا حكوميًا لمشاريع البنية التحتية في هذا القطاع.
 - يؤدي تبسيط الإجراءات الإدارية إلى زيادة مستوى الاستثمار بشكل كبير
 - الإجراءات الإدارية المعقدة تُعيق الاستثمار، لذا ينبغي على الجهات الحكومية إعادة هيكلة أنظمتها البيروقراطية لتحسين وصول المستثمرين إلى السوق.
 - يعتبر المستثمرون التسهيلات الضريبية والجمركية عناصر أساسية لدخول السوق.

-التوصيات

1. يجب على الجهات الحكومية وضع اتفاقيات مستدامة محددة لحوافز الاستثمار من أجل بناء الثقة بين المستثمرين.
2. تحسن البنية التحتية حيث تستفيد بيئة الاستثمار في قطاع التعدين بشكل كبير من أنظمة النقل الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة إنتاج الطاقة وتطوير العمليات اللوجستية.
3. إصلاح الأنظمة البيروقراطية يُخفف من عوائق المستثمرين، مما يُبسط الإجراءات ويُسهّل الحصول على التراخيص.
4. ينبغي على الحكومة وضع برامج، إما من خلال إبرام اتفاقيات تحوّل أو عقود طويلة الأجل، لمساعدة المستثمرين على التعامل مع تقلبات أسعار المواد الخام.
5. سيكتسب تطوير المزارع زخمًا من خلال الدعم الحكومي للمستثمرين عبر قروض ميسرة مصحوبة بضمانات.
6. دعم المستثمرين من خلال توفير برامج قروض ميسرة أو ضمانات حكومية يمكن أن يعزز نمو القطاع.

المراجع

قائمة المراجع

- Aksoy, & Konuk. (2020). The effect of investment incentives for mining sector on the economic growth of Turkey. *Gospodarka Surowcami Mineralnymi*, 36.
- Ali-Nakyea, & Amoh,. (2018). Have the generous tax incentives in the natural resource sector been commensurate with FDI flows? A critical analysis from an emerging economy . *International Journal of Critical Accounting*, 10(3-4), 257-273.
- Azevedo, Baczynska, & et al. (2022). The raw-materials challenge: How the metals and mining sector will be at the core of enabling the energy transition..
- Coulibaly,, & Camara. (2022). The end of tax incentives in mining? Tax policy and mining foreign direct investment in Africa. , . *African Development Review*, 34, S177-S194.
- Gumo. (2013). The effect of tax incentives on foreign direct investments in Kenya. (*Doctoral dissertation, University of Nairobi*).
- Halim. (2024). EXPLORING THE EFFECT OF GOVERNMENT GREEN INCENTIVE ON THE LISTED COAL MINING COMPANY: STUDY CASE OF 5 INDONESIAN COAL MINING SECTOR WITHIN 2012-2022 . (*Doctoral dissertation, UNIVERSITAS ATMA JAYA YOGYAKARTA*).
- Hilson, , & Bartels. (2022). Brick by brick, block by block: building a sustainable formalization strategy for small-scale gold mining in Ghana. . *Environmental science & policy*, 135, , 207-225.
- Hool, Helbig, & Wierink,. (2024). Challenges and opportunities of the European critical raw materials act.. *Mineral Economics*, 37(3), , 661-668.
- Janikowska, & Kulczycka. (2021). Impact of minerals policy on sustainable development of mining sector—a comparative assessment of selected EU countries.. *Mineral Economics*, 34(2),, 305-314.
- Kamenopoulos, Agioutantis, & Komnitsas. (2018). A new hybrid decision support tool for evaluating the sustainability of mining projects. . *International Journal of Mining Science and Technology*, 28(2),, 259-265.
- Kamenopoulos, & Agioutantis. (2021). The importance of the social license to operate at the investment and operations stage of coal mining projects: application using a decision support system. . *The Extractive Industries and Society*, 8(2),, 100740.
- Markou,, & Corsten,. (2021). Financial and operational risk management: Inventory effects in the gold mining industry., . *Production and Operations Management*, 30(12), 4635-4655.
- Qadir, Al-Motairi,, & et a;. (2021). Incentives and strategies for financing the renewable energy transition:. *A review. Energy Reports*, 3590-3606.
- Servet, Cerrajero, & et al. (2014). Assessment of the impact of financial and fiscal incentives for the development of utility-scale solar energy projects in northern Chile., . *Energy Procedia*, 49, 1885-1895.

Signé, & Johnson. (2021). Africa's mining potential: Trends, opportunities, challenges and strategies. *Policy paper, 21(10)*.

Söderholm,, & Svahn. (2015). Mining, regional development and benefit-sharing in developed countries,. . *Resources Policy, 45*, 78-91.

Upadhyay, Laing,, & et al. (2021). Exploring barriers and drivers to the implementation of circular economy practices in the mining industry. . *Resources Policy, 72,, 102037*.

Worlanyo, Alhassan, & et al. (2022). The impacts of gold mining on the welfare of local farmers in Asutifi-North District in Ghana: A quantitative and multi-dimensional approach., . *Resources Policy, 75*, 102458.

الملاحق

استبيان:

العلاقة بين الحوافز الاستثمارية ونمو مشاريع التعدين

البيانات الأساسية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المستوى العلمي:

☐ ثانوي فأقل ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

العمر:

☐ أقل من 25 عام ☐ من 25: 35 عاما ☐ من 35 : 45 عاما ☐ أكثر من 45 عاما

طبيعة العمل

☐ مستثمر في التعدين ☐ مسؤول حكومي ☐ خبير اقتصادي ☐ أكاديمي أو باحث ☐ غير ذلك

سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 : 10 سنوات ☐ من 10 : 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

أسئلة الاستبيان

المحور الاول: تأثير الحوافز الاستثمارية على قطاع التعدين

العبارات	ارفض بشدة	أرفض	محايد	أوافق	أوافق جدا
تؤدي الحوافز الاستثمارية إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاع التعدين.	☐	☐	☐	☐	☐
يعتمد مستثمرو التعدين بشكل كبير على الحوافز الضريبية والجمركية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	☐	☐	☐	☐	☐
تساهم الأطر المالية والتشريعية المتاحة في دعم استدامة مشاريع التعدين.	☐	☐	☐	☐	☐

					تؤثر استدامة الحوافز الاستثمارية على القرارات طويلة الأجل لمستثمري التعدين.
--	--	--	--	--	---

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاستثمار في التعدين

العبارات	ارفض بشدة	أرفض	محايد	أوافق	أوافق جدا
ضعف البنية التحتية يحد من فعالية الحوافز الاستثمارية في توسع قطاع التعدين.	☐	☐	☐	☐	☐
تؤثر العقبات التنظيمية والتشريعية سلباً على الاستثمارات التعدينية.	☐	☐	☐	☐	☐
يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التعدين.	☐	☐	☐	☐	☐
تقلب أسعار المواد الخام يؤثر على جدوى الاستثمار في قطاع التعدين.					

المحور الثالث: سبل تحسين فعالية الحوافز الاستثمارية

العبارات	ارفض بشدة	أرفض	محايد	أوافق	أوافق جدا
تحسين البنية التحتية يمكن أن يزيد من فعالية الحوافز الاستثمارية في قطاع التعدين.	☐	☐	☐	☐	☐
تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية سيحفز المزيد من الاستثمارات التعدينية.	☐	☐	☐	☐	☐
توفير مزيد من التسهيلات الضريبية والجمركية سيجذب مستثمرين جدد إلى القطاع.	☐	☐	☐	☐	☐
دعم برامج التدريب والتأهيل المهني سيسهم في تطوير قطاع التعدين.					

من فضلك ضع أي ملاحظات أو تعليقات لم يتم الإشارة إليها في هذا الاستبيان

أشكر لحضراتكم وقتكم ومجهودكم

الباحث

Abstract

The study aims to examine how investment incentives impact the mining sector by assessing investment attractiveness factors, the obstacles facing the sector, and the factors that enhance incentive effectiveness. Research was conducted on investment incentives used in the mining sector, surveying workers and investors to determine their views on the importance of incentives and the challenges affecting decision-making. The study concluded that investment incentives, including tax and customs exemptions, primarily stimulate more investment in mining activities, as they have received broad approval from participants. The sustainability of incentives elicited mixed reactions among participants, given investors' need for specific investment frameworks to protect their confidence in the market. The study revealed that deteriorating infrastructure is one of the main barriers that weaken the effectiveness of investment incentives, in addition to other barriers such as regulatory hurdles and challenges in accessing financing. Improving infrastructure and streamlining procedures, along with tax benefits, are key to achieving better investment incentive outcomes, thus attracting investment to the sector. The study offers recommendations to address financing issues, including sustainable investment policies, better infrastructure development, streamlining bureaucratic procedures, and providing adequate financial support to investors. Stable mining sector investments require mechanisms to protect against fluctuations in raw material prices, as this ensures continued business stability. The research findings demonstrate that investment incentives play a significant role in attracting mining investments, but their full potential depends on resolving current infrastructure development issues and ensuring the sustainability of incentive funding.